

المحددات البشرية للتنمية الزراعية وفاقها المستقبلية في قضاء الطارمية

م.م. الاء محمد حسن المشهداني

أ.د. كمال صالح كزكوز

جامعة الانبار / كلية الآداب / قسم الجغرافية

الملخص:

تواجه التنمية الزراعية في منطقة الدراسة العديد من المحددات البشرية والتي تؤثر بشكل سلبي على اتجاه التنمية ، مما أدى الى تحديد هذه المحددات و وضع الحلول المناسبة لها من اجل الحفاظ على الانتاج الزراعي وضمان ديمومته، ووضع التوجهات التخطيطية المدروسة لاستغلال الاراضي استغلالا علمياً واقتصادياً من اجل الوصول الى الاهداف المراد تحقيقها وتحقيق التنمية الزراعية في المنطقة .

الكلمات المفتاحية: (المحددات البشرية، التنمية الزراعية، قضاء الطارمية).

Human determinants of agricultural development and its future prospects

in Tarmiya District

millimeter. Alaa Muhammad Hassan Al-Mashhadani

Mr. Dr. Kamal Saleh Kazkouz

Anbar University / College of Arts / Geography Department

Abstract:

Agricultural development in the study area faces many human determinants that negatively affect the direction of development, which led to identifying these determinants and developing appropriate solutions for them in order to preserve agricultural production and ensure its sustainability, and to develop studied planning directions for scientific and economic exploitation of land in order to achieve The goals to be achieved and agricultural development in the region.

Keywords: (human determinants, agricultural development, Tarmiya district).

المقدمة:

تعد التنمية الزراعية الركيزة الاساسية والمنطلق الاول في عملية التنمية الاقتصادية ، فضلاً عن مكانتها المهمة عند وضع اي خطة تهدف الى تطوير النشاط الاقتصادي كون التنمية الزراعية

تهدف الى تحسين ادارة الموارد البشرية بالشكل الذي يهدف الى تطوير القطاع الزراعي من خلال تبني الوسائل التكنولوجية والتقنيات الحديثة التي تضمن تحقيق واشباع الحاجات البشرية ، تعاني منطقة الدراسة من العديد من المحددات البشرية والتي لها تأثير سلبي على التنمية الزراعية ، لذا يتطلب توجيه خطط للتنمية نحو تطوير القطاع الحيوي في منطقة الدراسة وتعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية والاهتمام بالتقدم العلمي وتطوير الاساليب الزراعية من اجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في منطقة الدراسة .

المشكلة

هل للمحددات البشرية اثر في تحقيق التنمية الزراعية في منطقة الدراسة .

الفرضية

هناك عدة معوقات بشرية تقف عائقا امام تحقيق التنمية الزراعية في منطقة الدراسة .

منهج البحث

استخدمت الباحثة في معالجة موضوع البحث بعض المناهج وهي المنهج الاقليمي والمنهج الاصولي و الذي عن طريقه يمكن الوصول الى الاهداف المراد تحقيقها .

حدود منطقة الدراسة

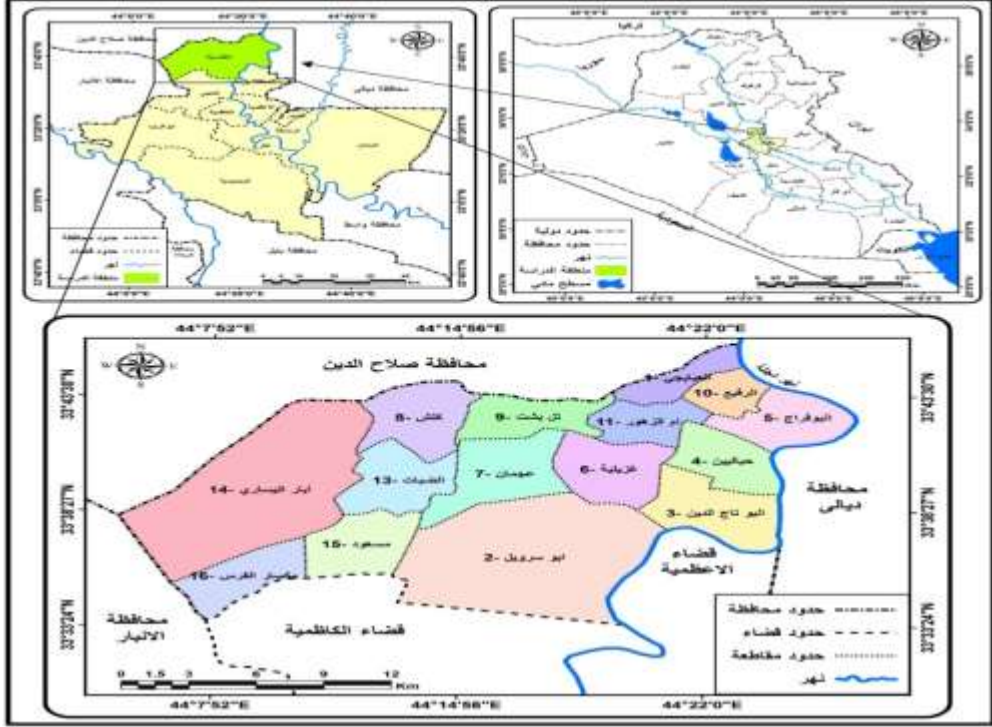
تتمثل الحدود الفلكية بين خطي طول ($44^{\circ} 25' 00''$) و ($44^{\circ} 05' 00''$) شرقاً ، وبين دائرتي عرض ($33^{\circ} 45' 00''$) و ($33^{\circ} 30' 00''$) شمالاً .

اما الموقع الجغرافي تتحدد منطقة الدراسة بقضاء الطارمية ضمن الحدود الادارية لمحافظة بغداد ، اذ تقع شمال مدينة بغداد (العاصمة) على بعد 60 كم ويحد القضاء من الشمال محافظة صلاح الدين ومن الجنوب قضاء الكاظمية ومن الشرق محافظة ديالى ومن الغرب محافظة الانبار .

ويشمل قضاء الطارمية ثلاثة نواحي وهي ناحية مركز القضاء والعباجي والمشاهدة وتبلغ مساحة المنطقة الكلية (481) كم² اما ما يعادل (192400) دونم / ينظر الى خريطة (1)

خريطة (1)

حدود منطقة الدراسة



المصدر / وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، شعبة انتاج الخرائط ، الخريطة الادارية

لقضاء الطارمية ، 2020 ، بمقياس 1 : 500000

4-2 المحددات البشرية المؤثرة على التنمية الزراعية في منطقة الدراسة

من اهم المعوقات التي تعاني منها منطقة الدراسة كالتالي :

4-2-1 معوقات الايدي العاملة الزراعية

وهي من اكثر المعوقات البشرية التي تؤثر سلبا على التنمية الزراعية ، و ذلك لضرورة القوى العاملة في العمل الزراعي بوصفها المحور الرئيسي والاساس للنشاط الزراعي ، ومن اهم معوقات القوى العاملة في منطقة الدراسة كما يأتي :

4-2-1-1 نقص الايدي العاملة الزراعية

يرتبط حجم الايدي العاملة الزراعية في الزيادة السكانية ، لذا فان كمية الاستهلاك والحصول عليها في العملية الانتاجية مرتبط على تلك الزيادة¹ ، وان دخول الآلات الزراعية في المجال الزراعي له تأثير على اهمية الايدي العاملة في العليات الزراعية ، لكنها لا تزال تعد العنصر الاساسي في الكثير من المحاصيل الزراعية والتي تتطلب ايدي عاملة تتناسب مع طبيعة ونوع الانتاج ، كما ان الآلة بحد ذاتها تحتاج من يقوم بالعمليات المناسبة وتوجيهها وتشغيلها ، فهي تساهم على تسهيل وتسريع العمليات الزراعية² ، ومن خلال التطرق إلى الايدي العاملة في المنطقة نجد ان اعدادها قد بلغت (2842) نسمة وان اعدادها منخفضة مقارنة بمساحة المنطقة البالغة حوالي (192400) دونم ، ان سبب تناقص حجم الأيدي العاملة نتيجة لتضايف العديد من العوامل الطبيعية والبشرية ، وذلك نتيجة التناقص التدريجي لكميات المياه في نهر دجلة ومشروع الاسحافي والانقطاعات المستمرة ، وتدهور التربة بسبب تملحها ، وقلة الدعم الحكومي للفلاح وتحمل الفلاح كافة التكاليف فضلاً عن قلة الخدمات في المنطقة ، وان هذا النقص في حجم الايدي العاملة يكون تهديدا لمستقبل الانتاج الزراعي والتنمية الزراعية في منطقة الدراسة ، ويحتاج إلى خطط وقرارات حكومية تهدف الى النهوض بهذا القطاع المهم من اجل تحقيق التنمية الزراعية .

4-2-1-2 انخفاض الاتجاه نحو الزراعة

تعانى منطقة الدراسة من انخفاض عدد العاملين في السنوات الاخيرة وعزوف الايدي العاملة الزراعة عن العمل في الزراعة ، وذلك نتيجة المشاكل التي ساهمت في انخفاض المساحة المزروعة والتي اثرت في قلة المردود الاقتصادي للزراعة مقارنة بالأعمال الأخرى ، وبعبارة أكثر ثبات العوائد الثابتة من الوظائف الحكومية عكس المردود الاقتصادي الزراعي والذي يتفاوت بين موسم واخر ، مما ادى الى دفع الكثير من المزارعين للعمل في مجالات اخرى مثل العمل في شركة الطارمية

لطحن الحبوب ، ومعمل ابن سينا الحكومي للصناعات البتروكيمياوية ، وشركة الصمود العامة للصناعات الفولاذية ، كما توجه عدد من المزارعين في التطوع في صفوف الامن الداخلي ، الامر الذي دفع المزارعين الى العمل هو عامل القرب والذي ساهم في اتاحة الفرصة في التوفيق بين متطلبات العمل الزراعي واي عمل اضافي اخر ، كما ان بعض الاعمال لا تتطلب تغيير محل الاقامة والبقاء في الريف .

4-2-1-3 انخفاض مستوى خبرة الايدي العاملة الزراعية

ان انخفاض مستوى خبرة الايدي العاملة من المعوقات البشرية التي يعاني منها الانتاج الزراعي في منطقة الدراسة ، وذلك نتيجة لتأثيرها المباشر في الانتاج والذي ساهم في تراجع الاستثمار في منظمة الدراسة ، بسبب ان الذين يعملون في القطاع الزراعي لا يملكون خبرة كافية تساعدهم من ان يكون مصدر قوة اساسية في الاستثمار الزراعي ، وتقسم خبرة الايدي العاملة الزراعية الى قسمين وهما اولاً / الخبرة التقليدية المتوارثة ثانياً / الخبرة العلمية (المستوى التعليمي) .

4-2-2-2 مشكلة التوسع العمراني

تعد مشكلة الزحف العمراني على الاراضي الزراعية من المشاكل التي تعاني منها جميع دول العالم ، وقد ازداد الزحف العمراني في السنوات الأخيرة بدرجة كبيرة نتيجة الزيادة السكانية السريعة وهذا ادى الى زيادة الطلب على الاراضي الزراعية والذي يساهم في خلق عدم توازن في البيئة³ ، وقد تم تحويل العديد من الاراضي الزراعية التي تزرع الخضار بالقرب من المدن الى اراضي سكنية والذي نتج عنه مشكلات عديدة منها التناقص في مساحة الأراضى الزراعية ، قلة في الانتاج الزراعي لمختلف المحاصيل ، وضعف الامن الغذائي في المنطقة ، مما يتطلب الحاجة الى استيراد المواد الغذائية، هناك العديد من العوامل شجعت على الزحف العمراني وهي العوامل الاقتصادية

والمادية والتي تتمثل بارتفاع اسعار الاراضي الزراعية المحيطة بالمدينة، وذلك يساهم في اغراء اصحاب الاراضي الزراعية الواقعة ضمن ضواحي المدن والتي يتم تحويلها الى اراضي سكنية دون الاستفادة منها للأغراض الزراعية ، كما ان كبر حجم الاسر في المناطق الريفية يؤدي الى انشطار الابناء والاستقلال بمفردهم مع عوائلهم والذي يؤدي الى بناء مساكنهم في الاراضي الزراعية التابعة لهم وذلك لعدم المقدرة على شراء اراضي بسبب ارتفاع اثمانهم والذي يساهم في اقامة عدد من المساكن في الاراضي الزراعية وكما هو موضع في صورة (1) ، ان معظم عمليات التجاوز على الاراضي الزراعية بسبب الطلب على السكن وانشاء بعض المعامل والخدمات الاخرى ، وقد تبين أن الزحف العمراني على الأراضي الزراعية يعد من التجاوزات الخطرة وذلك بسبب تعرض مساحات منها للتلوث بمياه الصرف الصحي ، والاضرار التي تسببها مخلفات البناء والمخلفات الصناعية على الاراضي الزراعية.

صورة (1) تجاوزات السكن على الاراضي الزراعية



المصدر: الدراسة الميدانية بتاريخ 2023/5/18

4 - 2 - 3 - 1 - 1 - 1 **بنية الطريق** : ان لكل طريق عمر معين و حسب الاسس التصميمية المعتمدة على الزخم المروري الحالي وفي المستقبل فضلا عن نسبة النمو ، لذا يجب ان يكون الطريق بوضع مقبول خلال العمر التصميمي ، وان بنية الطريق تختلف باختلاف المكونات الداخلة في عملية البناء ، ان فشل المواد الاساسية الداخلة في الخلطة الاسفلتية وفشل صفات القير مثل درجة الميوعة ونسبة الشوائب والمرونة كلها تؤدي الى حدوث نتائج سلبية في تدمير طرق النقل صورة (2) ، كما ان هناك بعض الطرق تكون غير معبدة لاسيما الطرق الريفية بين الحقول الزراعية اذ تتحول الى طرق موحلة صعبة الحركة والسير فيها اثناء تساقط الامطار .

صورة (2) طرق النقل في منطقة الدراسة



المصدر: الدراسة الميدانية بتاريخ 2023/9/9

4 - 2 - 3 - 1 - 2 سعة الطريق : تعاني الطرق في المنطقة بكونها ذات ممرات ضيقة اذ لا تتوفر فيها المواصفات الدولية التي تلزم ان يكون محرم الطريق (100) م وهذا يسبب في حدوث اضرار كبيرة نتيجة لحوادث السيارات .

4 - 2 - 3 - 1 - 3 تعاني الطرق في منطقة الدراسة من ظاهر التحطيم و التخسف بفعل السيول جراء تساقط الامطار فضلا عن مرور سيارات الحمل الكبيرة .

4 - 2 - 3 - 1 - 4 قلة قنوات التصريف : ان اغلب الطرق تفتقر الى قنوات التصريف والتي تعمل على منع جريان مياه السيول خلال الطرق والتجمع فوقها مما يزيد في خطورة تلك الطرق.

4 - 2 - 3 - 1 - 5 زحف الرمال على طرق النقل والفرعية المبلطة والترابية اذ تسبب الرمال المتجمعة فوق الطرق عند حدوث العواصف الرملية الى محدودية الرؤية ، وما تسببه من اثار بيئية سلبية على صحة الانسان ، ووقوع الحوادث عند سير المركبات عليها نتيجة بعد زيادة اثار الرمال المتجمعة على الطرق .

4 - 2 - 3 - 2 مشكلة التسويق الزراعية

يعد السوق احد المحددات البشرية التي لها تأثير مباشر على عمليات الانتاج الزراعي لان السوق يمثل الجانب الثاني من عمليات الانتاج ، ونقاس كفاءة النشاط التسويقي بعنصرين اساسيين وهما قابلية المؤسسات التسويقية في تقليل الفقدان أو التلف الذي يلزم عمليات التسويق ، وتقليص الهوامش التسويقية باقل قدر ممكن ⁴ .

إنَّ الانتاج الزراعي هو انعكاس لمعرفة رغبات المستهلكين وحالة السوق حيث تدفع المزارعين للقيام بالانتاج الزراعي ، وتتم عملية التسويق بشكل غير منظم دون ان يكون للجمعيات الفلاحية التعاونية والقطاع الحكومي اي دور لذا تواجه عملية التسويق الزراعي في منطقة الدراسة عدة

معوقات ، اذ ان عملية التسويق تجري بطريقة بدائية تركت اثارها السلبية على المزارعين والذي له اثر واضح في عرقلة تحقيق وقيام التنمية الزراعية في المنطقة .

واهم المحددات التي تعاني منها منطقة الدراسة كالتالي :

4 - 2 - 3 - 2 - 1 ابتعاد مراكز التسويق عن مراكز الانتاج : ان اغلب المزارعين في المنطقة يعانون من بعد مزارعهم عن مراكز التسويق والتي تقع في مراكز الوحدات الادارية المحيطة بها ، وان المزارع في المنطقة بعيدة عن الاسواق والذي يجعل نقل المنتجات الزراعية غاية في الصعوبة خصوصا بسبب تدني طرق النقل ووجود الخسفات والحفريات في الطرق المؤدية الى الاسواق .

4 - 2 - 3 - 2 - 2 تذبذب اسعار المنتجات الزراعية : ان اسعار المحاصيل الزراعية لا سيما الخضراوات والفواكه والمنتجات الحيوانية تكون غير محددة وفق سياسة سعرية ثابتة لكنها متباينة بين فترة واخرى ، حيث تتباين الاسعار ما بين بداية الموسم ومنتصفه وآخره ، اذ ان العرض يقل عن الطلب في الفترة الاولى ويؤدي هذا الى ارتفاع اسعارها بشكل كبير ، اما في منتصف الموسم فتبدأ الاسعار بالانخفاض والذي يمتاز الانتاج بذروته مما يزيد العرض على الطلب.

4 - 2 - 3 - 2 - 3 انخفاض وقلّة كفاءة مراكز تجميع المحاصيل الزراعية : ان المزارعين في المنطقة لا يملكون مخازن نظامية لتجميع المحاصيل والمنتجات الزراعية ، كما ان المزارع لا يدرك خطورة ترك المحصول في الهواء الطلق قبل وصولها الى الاسواق مما يساهم في تلف جزء من المحاصيل الزراعية .

4 - 2 - 3 - 2 - 4 انخفاض وقلّة كفاءة المؤسسات التسويقية : تعاني المؤسسات التسويقية من معوقات عديدة أثرت سلباً على المنتجات الزراعية منها اذ تتميز بعدم تخصصها في تسويق انواع معينة من المنتجات الزراعية ، اذ يتم تسويق انواع مختلفة من المنتجات المحلية والمستوردة ، وتكون

هذه المؤسسات مكشوفة تتعرض فيها المحاصيل والمنتجات الى العوامل الجوية المختلفة لاسيما اذا زادت فترة عرضها مما يعرضها الى التلف بكميات كبيرة وذلك لان المنطقة لا تتوفر فيها اماكن لخرن المنتجات الزراعية ، كما ان هذه المؤسسات تقوم بشراء المنتجات والمحاصيل الزراعية من الفلاح بأسعار زهيدة مما يضطر الفلاح الى تسويقها الى محافظة بغداد في علوة الشعلة والرشيد اذ تكون الاسعار في هذه العلوات مرتفعة.

4 - 2 - 3 - 2 - 5 انخفاض كفاءة طرق النقل : ان الانتاج الزراعي يرتبط ارتباطاً رئيسياً واسبابا بطرق النقل ، اذ ان لهذا العامل اهمية كبيرة في نقل جميع مستلزمات الانتاج الزراعي كالبنور والمبيدات والاسمدة والمكائن الزراعية (المدخلات) فضلاً عن تسويق الانتاج الزراعي (المخرجات) ، لذا فان انخفاض كفاءة طرق النقل بسبب التخسفات والحفر والالتواءات والانحناءات في الطريق الذي يربط الطارمية والمشاهدة والطريق الدولي الذي يربط المشاهدة وبغداد والذي له تأثير سلبي في صعوبة وارتفاع تكاليف النقل وزيادة الجهد المبذول في اشهر موسم المطر والذي يؤثر سلباً على المنتج والمستهلك على السواء .

4 - 2 - 3 - 2 - 6 منافسة المنتجات الزراعية المستوردة لنظيرتها المحلية : تعد من المعوقات التي تركت ظلالها السلبية في تحقيق التنمية الزراعية ، وذلك من خلال زيادة استيراد المنتجات الزراعية من الدول المجاورة (ايران وتركيا وسوريا والسعودية) والذي ساهم في عزوف الفلاح عن الزراعة بسبب منافسة هذه المنتجات وانخفاض سعرها مقارنة بأسعار المنتجات الزراعية المحلية ، حيث ان استيراد المنتجات الزراعية قد اثر على سعة المساحات التي يشغلها الانتاج الزراعي في منطقة الدراسة ما يحيد من التوسع في الانتاج الزراعي .

إنَّ هذه المعوقات مجتمعة ساهمت في النهاية الى صعوبة يواجهها المزارع في تسويق انتاجه الزراعي الى المؤسسات التسويقية ، وتتم عملية التسويق الزراعي من قبل المزارعين والتي تكون

بشكل غير منظم لاسيما انه لا يوجد اي دور للجمعيات التعاونية او القطاع الحكومي في تنظيم عملية التسويق ، حيث لا توجد اي مخازن مبردة تستخدم لحفظ المنتجات الزراعية السريعة التلف قبل طرحها للأسواق لا سيما في وقت انخفاض الاسعار ، كما انه لا يوجد اي نشاط للتصنيع الزراعي والذي من خلاله يتم تحويل المحاصيل الزراعية السريعة التلف الى مواد غذائية مصنعة ومعدة للاستهلاك .

كما ان عملية تعبئة وفرز المحاصيل الزراعية المعدة للتسويق تتم من قبل وبشكل غير منظم وان المزارع يعاني من انخفاض نوعية واسعار المحاصيل الزراعية عكس المنتجات الاجنبية والتي تكون معبأة بشكل جذاب ومنظم للمستهلك والتي غزت الاسواق بصورة كبيرة وسريعة ، ان مثل هذه الظروف ساهمت في اعتماد الفلاح على قدراته الذاتية في تسويق الانتاج الزراعي والتي غالبا تكون بشكل غير منظم والذي اثر سلباً في سعة وتوسع الانتاج .

4-2-4 تفتت الحيازات الزراعية

تعد مشكلة تفتت الحيازات الزراعية من اهم المشكلات التي تعيق عمليات الانتاج الزراعي فهي لا تقل خطورة واهمية عن المشكلات السابقة ، ان تفتت وتناثر الحيازة الزراعية يساهم في خفض الانتاج الزراعي بمقدار الثلث ، ذلك لأنه يؤدي إلى ضياع نسبة كبيرة من الارض ويتعرق استخدام المكننة الزراعية كما و يصعب الارشاد الزراعي والمحافظة على التربة لهذه الحيازات الصغيرة المتناثرة والمفتتة جغرافيا ، والجدير بالذكر ان قانون الاصلاح الزراعي لاسيما قانون رقم (30) لسنة 1958 والقانون (177) في سنة (1970) والقوانين الاخرى فعلى الرغم من كون هذه القوانين قد حققت الاهداف السياسية الزراعية والتي شملت على القضاء على الاقطاع وتحديد الملكية ، فضلا عن تسوية حقوق الاراضي وتوزيعها على الاسر العراقية التي تمتهن الزراعة ، الا ان هذه الاهداف الاقتصادية لم تتحقق ، وذلك نتيجة ان هذه القوانين قد عملت على تفتت الملكية الزراعية الى

وحدات زراعية صغيرة ومتوسطة تبلغ مساحتها من (5 - 30) دونم⁵ ، والذي أدى الى خلق وحدات استثمارية زراعية صغيرة ومتوسطة ، والتي لا يمكن استخدام الدورة الزراعية والمكننة الزراعية على نطاق واسع في هذه الاراضي في زراعة المحاصيل الزراعية مثل الحبوب والمحاصيل الصناعية من اجل دعم الصناعات الوطنية .

إن من اهم المشكلات التي تعاني منها منطقة الدراسة هي تجزئة الحيازات والذي يؤدي الي صغرها وما تسببه من اثار سلبية عند استغلالها في الزراعة ، ان احد اهم اسباب التجزئة يكون بسبب قوانين الارث ، ان مثل هذه القوانين تؤدي الى تجزئة كثير من الأراضي ، نتيجة انتقال تركة المتوفي الموروث من أراضي زراعة الى الورثة والذي له اثار سلبية في النشاط الزراعي لمنطقه الدراسة .

يعد تبعثر وتفتيت الحيازات الزراعية من الملامح الخاصة والتي تظهر في منطقة الدراسة ، ويقصد بالتبعثر تباعد وانتشار القطع الزراعية عن بعضها البعض ، وان سبب هذه الظاهرة هو نتيجة لارتفاع معدلات زيادة السكان مع محدودية الارض الزراعية ، كما ان قوانين التوريث وحرص الورثة على الحصول على نصيبهم من الاراضي الزراعية ، فضلاً عن رغبة الحائزين على توسيع مساحات حيازتهم وعدم وجود قطع متلاصقة وقريبة من اراضيهم للبيع، مما يضطر الى شراء قطع بعيدة عن حيازتهم الاصلية على امل الاستبدال في المستقبل وهذا ما يحصل في منطقة الدراسة.

4-2-5 سوء إدارة الموارد المائية وشبكات الصرف

تعد من المشكلات التي يعاني منها الانتاج الزراعي في منطقة الدراسة ، اذ ان الموارد المائية وشبكات الصرف هي الاساس في نجاح الزراعة ، وهي من العناصر التي يقاس بها مستوى النجاح ، كما ان نقصها يعد من مشكلات العملية الزراعية على حد سواء .

تعد المياه المصدر الرئيسي والذي يتحدد على ضوءه مساحة الاراضي التي بالإمكان زراعتها ، لذا لا بد من التخطيط السليم وتنظيم ادارة الموارد المائية في المنطقة لمواجهة الاحتياجات المائية المتزايدة وبما يناسب حجم الموارد و المائية المتاحة ، لذا تعد مشكلة المياه من المشاكل التي تعاني منها منطقة الدراسة لاسيما في فصل الصيف وذلك بسبب شحة المياه وقلة ما يزود به الفلاح من المياه والتي لا تساهم في قيام الانشطة الزراعية اذ يتم تزويد الفلاح عن طريق (المراشنة) ووفق ساعات محددة ، و انقطاع الماء لعدة ايام يؤدي الى اثار سلبية في قيام الزراعة وانخفاض الانتاج الزراعي و محدودية المساحات المزروعة بسبب العجز المائي ، لذا فان غياب الادارة المناسبة وضعف السياسة المائية وعدم وجود اجهزة كفاءة في تنفيذها أدى الى انخفاض في الانتاج الزراعي والذي له تأثير كبير في تحقيق التنمية الزراعية في المنطقة .

4-2-6 معوقات السياسة الزراعية وانعكاساتها في المنطقة

تعد من اهم المعوقات البشرية والتي ينعكس تأثيرها على الاستثمار الزراعي في منطقة الدراسة ، اذ تعاني المنطقة من محدودية هذا وعلى كافة المستويات وفي مقدمتها ما يأتي :

4-2-6-1 الجمعيات التعاونية

تعد واحدة من واجهات الانشطة الحكومية ضمن الوحدات الزراعية الريفية ، والتي اوجدتها الدولة لخدمة القطاع الزراعي ، وينتمي للجمعيات التعاونية مجموعة من المزارعين لأهداف تنموية يتم من خلالها توزيع اغلب المستلزمات الزراعية والتي تشمل البذور المحسنة والاسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية .

ومن خلال الدراسة الميدانية تبين ان عدد الجمعيات الموجودة في منطقة الدراسة قد بلغت (5) جمعيات ، الا ان هذه الجمعيات لم يكن لها دور في تسهيل اغلب العمليات الزراعية لاسيما عملية

التسويق الزراعي للمحاصيل الزراعية ، وبالتالي تركت الامر للمزارعين بدون تنظيم وان دورها يقتصر على جمع التبرعات من الفلاحين من اجل توفير الوقود للمضخات واصلاح العطلات ، لذا فان مهمة هذه الجمعيات مهمش ومحدود جدا وشهد ضعفا كبيرا بعد احداث (2003) وذلك لضعف ادارتها وتوقف الدعم الحكومي لها ، حتى ان جميع الاجراءات التي تتخذها هذه الجمعيات لا قيمة لها وجميعها حبرا على ورق .

4-2-6-2 المشاكل المتعلقة بالتسليف الزراعي

اتضح من خلال الدراسة الميدانية للمنطقة من ضعف النشاط الذي قام به المصرف الزراعي التعاوني في مركز قضاء الطارمية وذلك لتقديم القروض للمزارعين ، وذلك لانخفاض الطاقة التمويلية لهذا المصرف ، اذ ان معظم المزارعين في منطقة الدراسة يعانون من هذه المشكلة ، واستغناء المزارعين عن الكثير من مستلزمات الانتاج المتمثلة بالبذور المحسنة والاسمدة الكيماوية والمبيدات وتكاليف الحراثة ، وان يعتمد المزارع على امكانياته المادية الشخصية من اجل توفير مستلزمات الانتاج والتي تكون اسعارها مرتفعة جدا لاسيما في السنوات الاخيرة فانعكس ذلك على تقلص مساحة الاراضي الزراعية ، وانخفاض الانتاج الزراعي بسبب عدم قدرة صغار المزارعين ذوي الدخل المحدود على تغطية نفقات العمليات الزراعية ، وان ذلك سوف يؤثر سلبا على واقع التنمية الزراعية في منطقة الدراسة .

4-2-6-3 ضعف الارشاد الزراعي

إنّ عملية الارشاد الزراعي تتصف بالضعف في منطقة الدراسة وتكاد ان تكون مهمشة ، بسبب محدودية الاستفادة من خدمات المرشدين الزراعيين وذلك للأسباب التالية :

4 - 2 - 6 - 3 - 1 قلة الطرق والوسائل الإرشادية في العمل الإرشادي ، وذلك لان اي نشاط يحتاج الى فيديو ورسوم وصور فوتوغرافية وتلفزيون ، وان المرشدين الزراعيين في المنطقة لازالوا يستخدمون الطرق والوسائل التقليدية البسيطة .

4 - 2 - 6 - 3 - 2 ضعف ادارة الندوات الإرشادية اذ اقتصر دورها توجيه الانذارات خلال وجود حالة طارئة مثل انتشار مرض معين او توفر لقاح جديد وقد يصادف وجوده في دائرة الزراعة ويتم توزيعه على الفلاحين او توجيههم لشرائه من الاسواق .

4 - 2 - 6 - 3 - 3 عدم توفر وسائل نقل المرشدين الزراعيين من اجل الانتقال من مقاطعة الى اخرى وتنفيذ اعمالهم ، مما يضطر البعض منهم على تحمل النفقات المالية الخاصة بهم ، وهذا ساهم الى ضعف عملهم في توجيه المزارعين .

4 - 2 - 6 - 3 - 4 مشاكل تتعلق بالمزارعين أنفسهم وذلك من خلال عدم تعاونهم مع المرشدين ورفض تقبل افكارهم الجديدة بسهولة نتيجة لانخفاض مستواهم التعليمي لبعض المزارعين والذي له اثار سلبية في عدم تطبيق الاسس العلمية التي يحرص المرشدون الاخذ بها من اجل النهوض في الانتاج الزراعي .

4 - 2 - 6 - 3 - 5 ضعف وتوتر العلاقة بين قسم الارشاد الزراعي مع الجهات البحثية والمؤسسات ذات العلاقة في المحافظة مما اضعف من دور المرشدين في المنطقة .

4 - 2 - 6 - 3 - 6 قلة المطبوعات الإرشادية التي يتم استلامها من قبل القسم والتي يتم فيما بعد توزيعها على الفلاحين لاسيما تلك النشرات التي تخص المنطقة ومحاصيلها الرئيسية .

ان ضعف السياسة الزراعية في منطقة الدراسة له دور سلبي والتي تنعكس اثاره على تقلص مساحة الاراضي الزراعية وتدني وانخفاض الانتاج الزراعي ، والذي يؤثر سلبا في تحقيق التنمية الزراعية في المنطقة .

4 - 2 - 6 - 4 غياب التخطيط الزراعي ووسائل تفعيله

يعد التخطيط المهمة الاولى والرئيسية في ادارة اي مشروع سواء كان صناعي خدمي تجاري او زراعي ، واهمية التخطيط تزداد في عالم الزراعة لتحديد نوع الزراعة المطلوبة وتحديد الاهداف من المزروعات .

التخطيط الزراعي يشمل سلسلة من واسعة وكبيرة من الانشطة والمهام المتمثلة بدراسة التربة والري وتنوع المزروعات وحسب نوع التربة ، ووضع السياسة الزراعية التي تنطلق من الموقع لتحقيق انجازات عديدة من خلال استغلال كافة الموارد المتاحة ، ويكون الانتاج ملازم للتخطيط اذ لا يمكن تصور وجود تنمية زراعية بدون تخطيط زراعي ، ان التخطيط الزراعي في منطقة الزراعة يمتاز بالقصور اذ يقتصر على مشروعات التوسع الزراعي الاقوي وتكاد تكون محدودة .

ان التخطيط الزراعي في منطقة الدراسة يكاد يكون معدوما تماما في واقع العمليات الزراعية ، اذ ان مهمة التخطيط ملغاة وتبقى الزراعة ملقاة على عاتق المزارع وحده ، دون وجود اسناد او دعم او تنسيق ، اذ يصبح المزارع هو المسؤول الوحيد والمتكفل بتوفير البذور والاسمدة والمبيدات وعمليات الري واعمال المتابعة ، وثم عملية التسويق للإنتاج وتحمل كافة التكاليف العالية والتي لا تسد تكاليف الانتاج مما تصبح العملية الزراعية اقرب الى المغامرة منها الى العملية الاقتصادية .

4 - 5 الافاق المستقبلية للحد من المحددات البشرية

هناك العديد من وسائل الحد من المحددات البشرية والتي يمكن اعتمادها في ايجاد الحلول المناسبة في منطقة الدراسة وهي :

4 - 5 - 1 وسائل الحد لمشكلة نقص القوى العاملة

تدخل معالجة مشكلات نقص القوى العاملة في المنطقة ضمن منظومة التنمية الزراعية والتي تعتمد على الاهتمام بالإنتاج الزراعي وتقديم الدعم المباشر وغير المباشر من اجل جذب العاملين في المجالات الزراعية الى المناطق الزراعية ، وذلك من خلال تحقيق افضل استثمار للموارد الطبيعية والامكانيات البشرية بما يلبي متطلبات تحقيق التنمية الزراعية ، وكذلك تطوير الأساس الاقتصادي للمجتمع الريفي استثمار امكانيات الانتاج الزراعي وتوفير فرص عمل مناسبة للسكان ، كذلك زيادة الانشطة الزراعية بصورة مباشرة عن طريق اقامة صناعة زراعية تعتمد على المواد الزراعية بصورة مباشرة في عملية التصنيع كصناعة الزيوت النباتية ونتاج اللحوم والالبان وغيرها وحسب ما يحقق المشروع من جدوى اقتصادية ، كما يجب تطوير مستويات استقطاب واستقرار السكان في الريف من بنى ارتكازية وتطوير الجانب الخدمي والذي يسهم من تقليل الهجرة السكانية باتجاه المدينة والمحافظه على القوى العاملة الزراعية والتوجه نحو الزراعة ، وتطوير الايدي العاملة من خلال عمليات تدريبية اذ تجري عملية تدريبهم على اعمال خدمة الارض ابتداء من تسوية الحقل ومن ثم تخطيطه الى حرثته وتهينته للبذار ، ونظرا للإقبال من قبل السكان في المناطق الريفية نحو الوظائف وما يخلفه من نقص في القوى العاملة الزراعية ، فلذلك يجب تعويض ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة ، وهذا يحتاج الى دعم للمزارعين من قبل الحكومة والجمعيات الزراعية وبأسعار مدعومة وبقروض سهلة وبدون فوائد وذلك لتعويض النقص في الايدي العاملة.

4 - 5 - 2 معالجة مشكلة التوسع والزحف العمراني

ان الزحف العمراني على الاراضي الزراعية يساهم في نقص مساحة هذه الاراضي وتعرض مساحات منها للتلوث بمياه الصرف الصحي والقاء مخلفات البناء والمخلفات الصناعية ، ولعلاج ظاهرة التعدي على الاراضي الزراعية يجب اتخاذ الاجراءات الاتية:

4 - 5 - 2 - 1 وقف الزحف العمراني على حساب الاراضي الزراعية وخاصة الاراضي الخصبة جيدة الزراعة ، كما يجب تشجيع السكان بالتوسع العمراني على حساب الاراضي المتروكة (الصحراوية) ، وذلك بتوفير البنى الارتكازية وتطوير الجانب الخدمي .

4 - 5 - 2 - 2 تحديد مساحة الوحدة السكنية وفق المعايير المعتمدة من هيئة التخطيط بحيث لا تتجاوز مساحة الوحدة السكنية عن (250) م² ، وذلك من اجل الحفاظ على الاراضي الزراعية .

4 - 5 - 2 - 3 تشجيع السكان على بناء النمط الراسي وذلك لتقليل مساحة البناء المستخدمة في نمط البناء الافقي ، والذي يزيد من نقص مساحة الاراضي الزراعية .

4 - 5 - 2 - 4 سن قوانين تمنع اصحاب الأراضى الزراعية من البناء فيها او ضمن اراضي البساتين والمحاصيل الاخرى ، مع فرض غرامات مالية على الاشخاص المتجاوزين على مساحة الاراضي الصالحة للزراعة .

4 - 5 - 3 وسائل الحد من مشكلة النقل

إنَّ شبكة النقل واحدة من اهم ركائز البنى التحتية اللازمة في تنفيذ مشاريع التنمية الزراعية ، وتعد طرق النقل شرطا اساسياً ومهماً في انجاح سياسة التنمية في منطقة الدراسة ، ومن غير الممكن ان تتم عملية التنمية بصيغة منظمة الا من خلال توفر طرق مواصلات منظمة تسهل عملية الوصول

الى اي مكان في المنطقة ، اذ يتطلب الأمر ربط المناطق بعضها البعض في منطقة الدراسة أولاً وربط المناطق الزراعية مع المراكز الحضرية ثانياً ، وذلك لما توفره من سهولة الوصول من مناطق الانتاج الى مناطق بيع وتصريف المنتجات والبضائع وبتكلفة جيدة ، لذلك يجب التوجه نحو تنظيم والاهتمام بهذه الطرق سواء كانت طرق رئيسية او ثانوية او ريفية وهي كالاتي :

- توفير شبكة من الطرق الكافية والجيدة والمعبرة
- العمل على تحقيق صيانة لبعض الطرق
- تعبيد الطرق الترابية في المناطق الريفية
- توسيع الطرق ورفع قدرتها على استيعاب حركة السير
- توفير وسائل نقل مبردة والتي تعمل على المحافظة على المنتجات الزراعية
- بناء وترميم قنوات التصريف والجسور المدمرة في منطقة الدراسة

4-5-4 وسائل الحد من مشكلة التسويق الزراعي

لا يكفي معرفة المشكلات التي تواجه مراكز التسويق للمنتجات الزراعية واثارها السلبية ، اذ لابد من وضع حلول وان معالجة معوقات التسويق تعد خطوة مهمة في رسم رؤى مستقبلية لعملية التنمية الزراعية ، لذلك يجب وضع الية لمعالجة مشكلات تلك الاسواق لتميتها في سبيل الحصول على مكتسبات الناتج الزراعي ذو النوعية الجيدة والكمية المناسبة لأجل الارتفاع بالمستوى المطلوب ، ومن اهم الحلول الكفيلة لحل مشكلة التسويق الزراعي هي كالاتي:

4 - 5 - 4 - 1 السياسة التسويقية : من الضروري ان تكون هناك سياسة تسويقية تعمل في المحافظة على الاسعار في الاسواق من خلال وضع سياسة سعرية ثابتة تحمي كل من المنتج والمستهلك في وقت واحد ، وبالإمكان ان تلعب السياسة السعرية دورا مهما ومحفزاً في تطوير الانتاج اذا ما احسن رسمها وتهيئة مستلزمات نجاحها من اجل تحقيق الاهداف التي رسمت من اجلها .

اذا يجب على الدولة أن تضع سياسة سعرية موحدة لكل الاسواق ، كذلك يجب ان تكون هناك قوانين رادعة اثناء التلاعب في الاسعار واستغلال بعض الاسواق في ارتفاع اسعار بعض المحاصيل الزراعية من الخضراوات والفواكه .

4 - 5 - 4 - 2 التوجه الى حماية الاسواق المحلية من استيراد المنتجات الزراعية وذلك من خلال غلق الاستيراد لاسيما امام استيراد الخضراوات والفواكه المنافسة للمحاصيل الزراعية ، وكذلك فرض رسوم كمركية عالية من اجل حماية المنتجات المحلية من انخفاض اسعارها ، وتشجيع المزارعين في زيادة منتوجاتهم من خلال الدعم الحكومي المادي والتي تساهم في تشجيع الانتاج المحلي للمزارع وطرحه في الاسواق .

4 - 5 - 4 - 3 تنظيم التوزيع الجغرافي لأسواق الجملة : يجب ان توزع هذه الاسواق بشكل منظم وفق اعتبارات عديدة مدروسة ومخططة وان يراعي في هذا التوزيع كامل الموازنة في البعد بين مناطق الانتاج ومناطق الاستهلاك ، مع الاخذ بنظر الاعتبار الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية في اختيار الموقع التسويقي ، اذ لا يجوز وضع مراكز التسويق بالقرب من الوحدات السكنية وذلك بسبب الرائحة والتلوث الضوضائي بالنسبة للسكان ، كما لا يجوز بيع المحاصيل الزراعية في المناطق المكشوفة لاسيما الخضراوات والفواكه لأنها تتعرض للتلوث ومن ثم تعرض صحة المستهلك للخطر .

4 - 4 - 5 - 4 انشاء المخازن المبردة : يجب ان تتوفر مخازن مبردة لحفظ المنتجات الزراعية من التلف والفقد اثناء عمليات التسويق ، وكذلك بناء مؤسسات تسويقية نموذجية تتوفر فيها جميع مستلزمات تسليم المحاصيل الزراعية من حيث العرض من أماكن خاصة تتميز بسعتها واماكن تهويتها وتبريدها .

4 - 4 - 5 - 4 التوجه في تنمية وتطوير الكفاءة العاملة في الاسواق : لابد من الاهتمام برفع وتطوير الخبرات العاملة في مراكز التسويق الزراعي عن طريق ارشاد العاملين ومعرفتهم بطرق التسويق الحديثة لغرض رفع كفاءة هذه الاسواق ، لما لهذه الاسواق من اهمية اقتصادية لاسيما في خفض نسبة البطالة بين العاملين في مجال الانتاج الزراعي .

4 - 4 - 5 - 4 التوجه في زيادة مراكز التسويق الرئيسية : ينبغي ان يكون هناك مركز تسويقي في كل ناحية ويكون مخصص بتسويق المنتجات الزراعية والمنتجات الحيوانية ، وذلك لأجل تحقيق الضغط على مراكز التسويق الرئيسية ، فضلا عن صعوبة الوصول الى المراكز الرئيسية لاسيما اثناء فترة انقطاع الطرق وذلك نتيجة الاضطرابات السياسية والامنية في المنطقة .

4 - 4 - 5 - 4 التوجه في تقليل اعداد السيترات ونقاط التفتيش : وتعد احدى المسببات للازدحامات المرورية وذلك من خلال التأخير الحاصل نتيجة عملية تفتيش العجلات المحملة بالمنتجات الزراعية ، وتأخير وصول هذه المنتجات الى المراكز التسويقية والذي يعرضها للتلف لاسيما في فصل الصيف .

4 - 5 - 4 - 8 التشديد على الرقابة الكمركية في المنافذ الحدودية عبر انشاء مراكز للخرن فيها ، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة كهيئة الصحة والجهاز المركزي للتفتيش والسيطرة النوعية لإجراء عمليان الفحص والتفتيش قبل دخول البضاعة الى الاسواق العراقية ⁶ .

4 - 5 - 5 وسائل الحد لمشكلة الحيازات الزراعية

وفيما يتعلق بمشكلة الحيازات الزراعية فان قانون الاصلاح الزراعي قد قسم الأراضي الزراعية وقلل من حجم المساحات الكبيرة والتي كانت بيد ملاك الاراضي الكبار ، وقد تم توزيعها الى المزارعين الصغار وذلك لغرض تحقيق عدالة اكثر في توزيع الأراضي الزراعية ، وكذلك زيادة عدد المستفيدين من العمل الزراعي وزيادة الانتاج الزراعي ، وفي مقابل مشكلة تفتت وتبعثر الحيازات الزراعية ، فالحلول التي يمكن ان تطرح من خلال التوجه نحو المزارع التعاونية واعتماد هذه المزارع على مبدأ العمل الجماعي ، والتي يمكن من خلالها التوصل الى تنسيق عال بين المزارعين وبالتنسيق مع المرشدين الزراعيين في امكانية تحديد نوع المحصول والاتفاق على نوع دورة زراعية موحدة وكذلك توحيد شبكة الري والبزل ومسالك وطرق الماكنات الزراعية ، كما بالإمكان توحيد اوقات الحراثة والري والحصاد ، وان لهذه الطريقة اثر في تحسين كفاءة استخدام مستلزمات الانتاج وتقليل الفاقد من مساحة الأراضي الزراعية وذلك من خلال اجراء العمليات الزراعية الاساسية بصورة مشتركة ضمن الحيازات الزراعية المجزأة ، ان هذا الموضوع يتطلب توعية للمزارعين من خلال استخدام الوسائل المتاحة من قبل المرشدين الزراعيين ، فضلاً عن دعم النظام التعاوني وتوسيعه ونشره بين اعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية ، وبالإمكان مدها بكل الامكانيات المعنوية والمادية في سبل نشر افكارها ، حتى تتمكن من اداء اعمالها في جميع مجالات التنظيم الزراعي ⁷ .

كما يمكن التصدي لمشكلة تفتت وتجزئة الأرض الزراعية من خلال وضع قوانين وانظمة ملائمة تمنع تجزئة الارض الى قطع صغيرة تقل مساحتها على حد معين يحدده القانون ، كما ويمكن

التصدي لمشكلة تفتت حيازة الارض عن طريق التجميع المحصولي ، ويعني ذلك اجراء العمليات الزراعية الأساسية بصورة مشتركة ضمن الحيازات الزراعية المجزأة ، وتجميع المحاصيل الزراعية التي تزرعها تلك الحيازات في الحقول الكبيرة المجمعة وذلك من غير المساس بالوضع القانوني للأراضي الزراعية ، وان هذه الطريقة الاثر الكبير في تحسين كفاءة استخدام مستلزمات الانتاج ، وكذلك تسهيل المكنة الزراعية وتخفيض تكاليفها ، فضلا عن زيادة فعالية مكافحة وتحسين كفاءة الري والتي يمكن أن تصل الى (30%) ، كما يساهم في تسهيل عملية التسويق⁸.

4-5-6 وسائل الحد من المشكلات السياسية الزراعية

إن السياسة الزراعية تتجسد في مجموعة متكاملة الأساليب والإجراءات الادارية والتشريعية والتنفيذية وذلك من خلال البرامج التي تتخذها السلطات العامة في الدولة ، كما و تساهم فيها بعض الهيئات الخاصة من اجل الوصول الى الاهداف المراد تحقيقها والتي تتضمنها الخطط التنموية الزراعية ، فلذلك اصبح لدور الحكومة في التخطيط للتنمية الزراعية في داخل اطار التنمية الاقتصادية الشاملة امرا مهما وأساسيا في اغلب دول العالم، ولرسم سياسة زراعية صحيحة وسليمة في منطقة الدراسة يكمن من خلال التالي :

4-5-6-1 تطوير دور الجمعيات التعاونية ومن خلال التالي :

- الاهتمام بشكل واسع في تسهيل عمليات تمويل الجمعيات التعاونية وذلك خلال تفعيل دور المصرف الزراعي والذي يؤدي دوراً أساسيا ومهماً في تقديم القروض والتسهيلات الى فئة كبيرة من المزارعين والجمعيات التعاونية ، مما يعمل على اداء دورها بشكل صحيح وفعال .

- استقطاب جميع الفلاحين الذين تركوا مهنتهم واتجهوا الى مهن اخرى من خلال دعم الجمعيات الفلاحية بصورة فعالة وفعلية واخذ دور المطلوب في احتضان المزارعون ورعايتهم.

- تفعيل عمل الجمعيات التعاونية من خلال توفير القروض المناسبة وبشروط و بفوائد ميسرة ، و اجراء حملات ارشادية تساهم في توعية المزارعين بأهمية هذه الجمعيات .
- زيادة الوعي التعاوني للأشخاص الذين يديرون ويشرفون في الجمعيات التعاونية ، و عقد عدة لقاءات دورية بين الاعضاء و القيادات التعاونية ، و اجراء العديد من البحوث الميدانية والتي تهدف الى تطوير الجمعيات التعاونية وازدياد فاعليتها ، وكذلك العمل على نقل الخبرات التعاونية بين الجمعيات ، فأعضاء الجمعيات تتقصم المعرفة والخبرة بأهداف ونظام الجمعيات التعاونية.
- يجب فتح فروع جديدة للجمعيات الفلاحة لا سيما في المقاطعات التي تتميز بزيادة الانتاج الزراعي واعداد الفلاحين ، والعمل على انتخاب الاشخاص من ذوي الخبرات الادارية يأخذون على عاتقهم تطبيق جميع اعمال الجمعية التعاونية وبشكل عادل بين جميع الاعضاء ، ليساهم في وصول خدمات الجمعيات بصورة اسهل واسرع الى المزارعين ولتلك المقاطعات .
- الاهتمام بالعمل من اجل رفع كفاءة اداء الجمعيات التعاونية من خلال توفير مستلزمات الانتاج من بذور ومبيدات واسمدة كيميائية وتوفير المكننة الزراعية الحديثة وبأسعار مناسبة مدعمة من الدولة ، وكذلك المساهمة في تسويق المنتجات الزراعية .

4-5-6-2 تطوير المؤسسات المتخصصة بالتسليف الزراعي

يساهم التسليف الزراعي دوراً بارزاً ومهما في احداث التنمية الزراعية وذلك بتعزيز سياسة التسليف الزراعي الحكومي وتسهيل جميع اجراءات التسليف وتكون بفائدة مالية رمزية ، ومن الضروري فتح فروع جديدة للمصرف الزراعي في المنطقة لتغطية حاجات التوسع الزراعي ، والمباشرة في تقديم السلف النقدية للمزارعين و تخفيض سعر الفائدة الى ادنى حد ممكن ، وتشجيع القطاع الخاص بالدخول في هذا المجال وتطوير وتوسيع نشاط دعم المصارف والبنوك الخاصة

والمساهمة في تقديم السلف للمنتجين والمشاريع الاستثمارية الزراعية ، كل ذلك من شأنه ان يزيد مساحة الاراضي الزراعية ، لأنه سيكون بمقدور المزارع تغطية كافة نفقات الانتاج الزراعي ، وكذلك توفير النوعيات المحسنة والجيدة من البذور والاسمدة الكيماوية والمبيدات واستخدام الممكنة الحديثة وغيرها من مستلزمات الانتاج ، لذلك هناك عدة حلول يمكن الاعتماد عليها بخصوص التسليف الزراعي وهي كالتالي :

- اعادة العمل في التسليف التعاوني الزراعي وذلك ليأخذ دوره في تطوير العمليات الزراعية وتحقيق مردودات عالية للمنتجين تعمل في تطوير عملهم الزراعي كما ونوعاً .
- الاهتمام بالعمل بنظام التسليف الزراعي الحكومي من خلال مساهمة المصرف الزراعي واخذ دور في اعطاء السلف وتسهيل شروط واجراءات التسليف تساهم في عملية تطوير الزراعة والغاء وتجميد دور الوسطاء والسماسة الذين يسعون الى تحقيق ارباح عالية على حساب التطور الزراعي .
- انشاء مصارف للتسليف الزراعي أي قطاع مختلط ، والتي يكون لها دور كبير في تسليف المزارعون وفق ضوابط محددة ، حتى يستطيع المزارعون بالاستمرار في العملية الزراعية بشكل صحيح وواسع .
- تقديم القروض المتيسرة والتي تساعد المزارعين في شراء مستلزمات الانتاج ، ومن الضروري والمهم ان يصار في ربط التسليف مع موضوع شراء مستلزمات الانتاج حصراً⁹ .

- الاهتمام بنظام التسليف الزراعي من خلال المصرف الزراعي في منطقة الدراسة ، و توفير كادر متخصص في مجال المصارف الزراعية يعمل في دعمه للمحاصيل الحقلية المقترحة من خلال ايصال خدمات التسليف للمزارعين وبنفقات قليلة والتي تشمل بعدم وجود عقارات كضمان للمستلفين ، وتقليل الاجراءات والشروط الخاصة بالتسليف وهذا يساهم في جذب رؤوس الاموال واستثمارها في

الزراعة ، وكذلك ان التسليف الزراعي يمكن ان يقوم في تسويق الانتاج والذي بالإمكان اعتباره ضمان في تسديد القروض الزراعية ، وهذا يؤدي الى تقليل تكاليف النقل والتخزين وكذلك ضمان ثبات اسعار المنتجات الزراعية ، فضلاً عن عدم التحكم واحتكارها من قبل التجار .

- زيادة رؤوس الاموال في المصارف الحكومية لتساهم في دعم ومنح وزيادة القروض الزراعية الممنوحة للمزارعين في شراء المعدات الزراعية والمكائن في المنطقة ، وذلك بسبب أن تكلفة شرائها تكون عالية جداً ولأنها قليلة في منطقة الدراسة .

- يجب اعطاء أولوية واضحة وكبيرة للقروض لا سيما عند اعداد الموازنة العامة للدولة او من خلال وضع الخطة الزراعية لسنة معينة اذ تكون هذه القروض كافية من اجل سد حاجة المزارعون من راس المال وكذلك المستلزمات الزراعية الاخرى .

4-5-6-3 تفعيل وتطوير دور الارشاد الزراعي

الارشاد الزراعي هو احد الاجهزة الهامة والتي تسعى إلى تحقيق التنمية الزراعية ، إذ يوجه جميع الأنشطة والبرامج بصورة خاصة إلى المزارعين وذلك من اجل زيادة المساحة المزروعة وزيادة انتاجهم الزراعي والذي يؤدي الى ارتفاع حالتهم ومستواهم المعيشي والوصول الى حياة افضل ، ان نجاح الارشاد الزراعي يعتمد في مهمته بشكل أساس على مهارة وكفاءة العاملين ولاسيما المرشدين الزراعيين ، وبالإمكان تطوير وتفعيل دور الارشاد الزراعي في منطقة الدراسة من خلال التالي :

- تقديم الدعم والامكانيات المادية الضرورية كتخصيص اعتمادات مالية ، واجهزة تطوير ، ووسائل نقل ، وملصقات نشرات ومطبوعات ارشادية ، واجهزة عرض ، والتي لها الدور الكبير في تنفيذ وتقديم الأنشطة الإرشادية .

- رفد الشعب الزراعية والتابعة للوحدات الادارية في منطقة الدراسة بأعداد مؤهلة وكافية من المرشدين الزراعيين اصحاب الخبرات والكفاءات المختصين بالإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) .
- تقديم حوافز مادية وغير مادية للعاملين في الارشاد الزراعي من اجل جذب عدد من الخريجين من اقسام الارشاد الزراعي التابعة في الكليات الزراعية والتعيين بصفة مرشد زراعي .
- اشراف المرشدين الزراعيين بشكل مباشر على تطبيق الارشادات للمزارعين في الانتاج الزراعي كالتسوية و حراثة الارض ، واستخدام البذور المحسنة والمهجنة ، و استخدام طرق الري الحديثة ، والتسميد ، وكذلك استخدام المكننة الحديثة ، ومكافأة الفلاحين والمرشدين اصحاب الانتاج المرتفع وذلك من اجل تحفيزهم في الاستمرار برفع معدل الإنتاج من خلال استخدام التقنيات والطرق الحديثة في الزراعة .
- وضع البرامج الارشادية المركزية والتي تساهم في زيادة المهارات الفنية والعلمية للمرشدين من اجل تجديد معلوماتهم وخبراتهم لمواكبة التطورات في مجال العمل الارشادي لاسيما في مجالات تشخيص الآفات التي تصيب المحاصيل الزراعية والاسلوب العلمي في كتابة التقارير وتكثيف الدراسات والبحوث والتي تساهم في تحديد المشاكل التي تواجه المزارع وايجاد الحلول العلمية المناسبة .
- مساهمة القنوات الاعلامية والاذاعية (السمعية والبصرية) في تفعيل وسائل الاتصال بين المزارعين والمرشدين الزراعيين ، وذلك من خلال تخصيص يوم او اكثر للإرشاد الزراعي يسمى (يوم الارشاد الزراعي) او (اسبوع الارشاد الزراعي) اذ من خلال هذه البرامج توفر الوسائل الايضاحية الخاصة بالإنتاج الزراعي .

4-5-6-4 تطوير التخطيط الزراعي

يعد التخطيط المهمة الاولى لإدارة اي مشروع لاسيما في القطاع الزراعي ، اذ تزداد اهمية التخطيط في عالم الزراعة لتحديد نوع الزراعة المطلوبة والهدف من المزروعات ، اذ بالإمكان تطبيق مجموعة من الاجراءات والتي تساهم في علاج مشكلة غياب التخطيط الزراعي كإنشاء الجمعيات الزراعية التعاونية ودعمها بمستلزمات الانتاج الزراعي وبأسعار مناسبة مدعمة من الدولة ، وكذلك الاهتمام بالتصنيع الريفي وذلك بإنشاء عدد من المصانع والتي تعتمد في انتاجها على المنتجات الزراعية كصناعة الزيوت والتعليب ، وكذلك التوسع في مشروعات الصرف الزراعي وتحسين التربة ، والعمل على توزيع الانتاج الزراعي على مدار السنة بحيث لا يكون هناك فائض كبير .

النتائج

- 1- هناك العديد من المشكلات البشرية في منطقة الدراسة لاسيما عدم استخدام المكننة بشكل واسع والتقنيات الحديثة في الري والزراعة ، كذلك تخلف نمط إدارة ملكية الارض الزراعية .
- 2- ضعف الاستثمار الزراعي الخاص و الحكومي في منطقة الدراسة لاسيما بعد عام 2003 .
- 3- مشكلات التسليف الزراعي وقلة توفير السلف للمزارعين الذين هم بحاجة إلى تلك القروض لأجل استصلاح اراضيهم او زراعة الارض وشراء معدات ومكائن واسمدة وبنور وغيرها من العمليات الزراعية .

التوصيات

- 1- وضع ميزانية مالية خاصة لتنمية القطاع الزراعي لاسيما النباتي في منطقة الدراسة من خلال فتح المصارف و تقديم التسهيلات المصرفية للمزارعين لمساعدتهم في تطوير الانتاج الزراعي .
- 2- توفير البذور المحسنة والاسمدة والمكننة الحديثة وبأسعار تناسب المزارعين .
- 3- تفعيل دور السياسة التجارية عبر دعم الانتاج المحلي وعدم السماح للاستيراد من الخارج .

المصادر:

- 1- باسم ايليا هابيل وزميله ، اثر الايدي العاملة على النشاط الزراعي في ناحية الكوير ، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية ، المجلد 13 ، العدد 2 ، 2014 .
- 2- نوري خليل البرازي ، ابراهيم المشهداني ، الجغرافية الزراعية ، دار المعرفة للطباعة ، تعداد 1980 .
- 3- شهباء احمد علي ، دور الزحف العمراني على استعمالات الارض الزراعية المحيطة بمدينة بغداد ، مجلة الهندسة والتنمية ، المجلد الثامن عشر ، العدد السادس ، 2014 .
- 4- سالم توفيق النجفي ، وزميله ، الاقتصاد الزراعي ، جامعة الموصل ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، 1990 .
- 5- ابراهيم حربي ابراهيم ، دور السياسة في حل مشاكل القطاع الزراعي في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الحادي والاربعون ، 2012 .
- 6- ابتسام علي حسين ، معوقات التنمية الزراعية المستدامة في العراق الحول والمعالجات ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، الكلية التقنية الادارية ، بغداد ، المجلد 23 ، العدد 95 ، 2017 .
- 7- كاظم شنته سعد ، اياد عبد علي الشمري ، قطاع الزراعة في العراق (دراسة جغرافية للمقومات والمشكلات والحلول) ، مركز العراق للدراسات ، 2017 .
- 8- انتصار طارق موسى الشخلي ، مشكلات الانتاج الزراعي في قضاء علي الغربي ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ميسان ، 2021 .
- 9- حسين خضير الطائي ، محمد عبد الكريم منهل ، انموذج الإدارة المتكاملة لبرامج تلبية حاجات المنتجين الزراعيين من مستلزمات الانتاج ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الزراعية ، المجلد 10 ، العدد 1 ، 2010 .